Document: EB 2007/90/R.14/Rev.1
Agenda: 9 (b)(iii)
Date: 18 April2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

John Gicharu
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2373 5459 06 39+
بريد إلكتروني: j.gicharu@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374 5459 06 39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

خريطة منطقة البرنامج iii

موجز التمويل iv

أولاً – البرنامج 1

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء - التمويل المقترح 1

جيم - المجموعة المستهدَفة والمشارَكة 2

دال - الأهداف الإنمائية 3

هاء - التنسيق والمواءمة 3

واو - المكوّنات وفئات النفقات 4

زاي - الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشركاء 4

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 5

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 5

ياء - المخاطر الرئيسية 6

كاف - الاستدامة 7

ثانياً - الوثائق القانونية والسند القانوني 7

ثالثاً - التوصية 7

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية المتعلقة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير، على النحو الوارد في الفقرة 35.

خريطة منطقة البرنامج

إثيوبيا

برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير

منطقة البرنامج

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير

موجز التمويل

المؤسسة المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	إثيوبيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والتنمية الريفية، وحكومات أقاليم أمهرة، وأوروميا، والأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، وإقليم تيغراي
التكلفة الكلية للبرنامج:	57.7 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة الصندوق:	13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
مساهمة المقترض:	14.2 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	3.5 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	إشراف مباشر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير

أولاً – البرنامج

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- تعدّ إثيوبيا أحد أفقر البلدان في العالم ومن أكثرها معاناةً من انعدام الأمن الغذائي. وأحد المخاطر الرئيسية للغالبية العظمى من المزارعين الإثيوبيين هو تذبذب هطول الأمطار الذي لا يمكن الركون إليه والجفاف المتكرر. وثمة إمكانيات كبيرة أمام الزراعة المروية في هذا البلد، وسيضع البرنامج نموذجاً يمكن استخدامه لزيادة الاستثمارات والمساهمة بالتالي في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - التمويل المقترح

الأحكام والشروط

2- "من المقترح أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية قرضاً بشروط تيسيرية للغاية قيمته 13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا) ومنحة قيمتها 13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير. ومدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويُحّمل على القرض رسم خدمة مقداره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. وتتفق ترتيبات التمويل هذه مع إطار القدرة على تحمّل الديون الذي ينظر فيه المجلس التنفيذي حالياً.

العلاقة مع نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء

3- تبلغ مخصصات إثيوبيا في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 75 مليون دولار أمريكي على مدى دورة النظام التي تمتدّ لثلاث سنوات. وتندرج مبالغ القرض والمنحة المقترحين ضمن برنامج المخصصات والإقراض المقرر لهذا البلد.

عبء الديون على البلد والقدرة الاستيعابية للدولة

4- بعد أن أصبحت إثيوبيا مؤهلة للحصول على الدعم بموجب "مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" في عام 2004، انخفض دينها العام من 90 في المائة إلى حوالي 55 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يتوقّع حدوث أي تخفيضات أخرى ذات شأن في المدى القريب إلى المتوسّط ما لم تطرأ زيادة على المساعدة الإنمائية الرسمية – على شكل مِنح - لتعزيز القدرة الاستيعابية للإدارة العامة اللامركزية وزيادة الإنفاق الذي يصبّ في صالح الفقراء. وتتمتّع إثيوبيا بإدارة مالية سليمة، وتواظب على تسديد دفعات خدمة الدين في مواعيدها.

تدفق الأموال

5- سيتم تحويل حصيلة القرض والمنحة المقدّمين من الصندوق عن طريق حساب خاص يتم فتحه لدى مصرف إثيوبيا الوطني وفقاً للوائح المالية السارية. وتمشياً مع خطة العمل والميزانية السنوية المعتمدة، سيتم إجراء تحويلات من الحساب الخاص إلى حساب للبرنامج يفتح بالعملة المحلية. كما ستُدفع مساهمة الحكومة أيضاً إلى حساب البرنامج. ومن ثمّ سيتم نقل الأموال إلى الحسابات الإقليمية للبرنامج لتلبية متطلبات السيولة للوكالات المنفّذة. وسيتم تجديد الحساب الخاص وحساب البرنامج على نحو منتظم وفقا لأحكام اتفاقية التمويل.

ترتيبات الإشراف

6- سيشرف الصندوق مباشرةً على البرنامج، بدعم من مكتب ميداني معزّز.

استثناءات من شروط الصندوق العامة لتمويل التنمية الزراعية وسياساته التشغيلية

7- لا يتوقع إدراج أية استثناءات.

التسيير

8- وفقاً لاتفاقية التمويل، ستُعطى جميع العقود بعد إجراءات مناقصات تنافسية، كما ستخضع جميع المعاملات للاستعراض والموافقة المسبقين من جانب الصندوق و/أو للمراجعة السنوية لحسابات البرنامج. وقد نوقشت مع الحكومة خطة العمل والميزانية السنوية وخطة التوريد للاثني عشرَ شهراً الأولى من البرنامج، وتم الاتفاق معها بشأنها.

جيم - المجموعة المستهدَفة والمشارَكة

المجموعة المستهدفة

9- تتألف المجموعة المستهدفة من نحو 000 62 من الأسر الريفية الفقيرة في المناطق التي تعاني من نقص الأغذية والمعرّضة للجفاف. ويقلّ دخل الفرد فيها عن 30 سنتاً (0.3 دولار أمريكي) في اليوم، كما يقل ما بحوزتهم من أرض في المتوسط عن هكتار واحد. وقرابة 20 في المائة من هذه الأسر ترأسها نساء. ويشتمل البرنامج على أنشطة محددة للأسر التي ترأسها نساء، وللشباب العاطلين عن العمل، وللمزارعين المعدمين.

نهج الاستهداف

10- سيقوم البرنامج، ووفقاً لسياسة الاستهداف الخاصة بالصندوق، باختيار مناطق العجز الغذائي كما حددّها " برنامج شبكة السلامة الإنتاجية" (الذي تقوده المؤسسة الإنمائية الدولية). وبغية تحقيق الانتشار الأوسع للبرنامج، ستعطى الأولوية إلى المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى. ولن يعود الاستهداف قائماً على إمكانات الري؛ ولدى اختيار المستفيدين ومشاريع الري، ستولى العناية اللازمة لضمان أن تستفيد أيضاً من البرنامج الأسرُ التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، والأسر التي ترأسها نساء، والمجموعات الأكثر هشاشة.

المشاركة

11- استناداً إلى التقييم المرحلي للمرحلتين الأولى والثانية من البرنامج القطري الخاص، تمخّض عدم مشاركة المستفيدين عن عدم فعالية تشغيل شبكات الري وصيانتها. وسوف يعتمد البرنامج المقترح نهجاً تشاركياً يعزّز الشعور بملكية المشروع من خلال الاعتماد على المعارف المحلية التي اكتُسبت على مدى أجيال من الإدارة الناجحة لشبكات الري التقليدية. وسيتمّ تدريب المستفيدين على تحمّل المسؤولية عن عملية التنمية من بدايتها وسيتم إدخال النساء في هيئات صنع القرار في رابطات المنتفعين بالمياه.

دال - الأهداف الإنمائية

الأهداف الرئيسية للبرنامج

12- يهدف البرنامج إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية الأسرية ودخل الأسر الريفية الفقيرة. وهدفه الأولي هو تنمية نموذج مستدام للزراعة المروية على نطاق صغير يمتلكه ويديره المزارعون ويمكن توسيع نطاقه.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- يوفر البرنامج فرصة فريدة لإصلاح نهُج تنمية الري على نطاق صغير في إثيوبيا والممارسات في هذا المجال. ويتمثل الهدف المؤسسي الرئيسي في إقامة عملية تشاركية لتنمية الري على نطاق صغير تعمل على تعزيز الإحساس بالملكية مما يعتبر بالغ الأهمية لتحقيق استدامة طويلة الأجل لمثل هذه المشاريع في إثيوبيا.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجيته

14- يتمثل التوجّه الرئيسي للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 في الإسهام في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية ولاسيما من خلال زيادة الأمن الغذائي للأسر الريفية الفقيرة. كما يقع المبدأ التوجيهي للبرنامج، وهو الحدّ من انعدام الأمن الغذائي والجوع والفقر، في صميم الإطار الاستراتيجي. وبناءً على الدروس المستفادة في إثيوبيا وفي الأماكن الأخرى، سيقوم البرنامج بتمكين المجتمعات الريفية من خلال مساعدتها في إقامة منظماتها المحلية، وتحسين الروابط مع عمليات التدخّل التي تقوم بها الجهات المانحة الأخرى في البلاد بغية إحداث أثر أفضل، وتعزيز حلقات التعلّم من أجل تبادل المعرفة واستخدام المعارف المحلية كآلية مبتكرة تعزز الاستدامة.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات القطرية

15- تشكّل التنمية المستدامة للزراعة المروية جزءاً لا يتجزأ من الجيل الثاني من ورقة استراتيجية الحد من الفقر في إثيوبيا (2006-2010)، ومن خطة التنمية المعجَّلة والمستدامة لإنهاء الفقر. وتتضمن الخطة أهدافاً طموحة لتنمية الري، مع إقرارها بأن التحدي الرئيسي هو توفير منبر صحيح لتوسيع نطاقه. وسيتم تنفيذ البرنامج ضمن الإطار المؤسسي العام القائم مع دعم تكميلي من القطاع الخاص الوليد.

التنسيق مع شركاء التنمية

16- أحدث الصندوق، من خلال البرنامج التجريبي للحضور الميداني، تحسيناً كبيراً على التزامه مع الحكومة ومع شركاء التنمية، خصوصاً في مجال الزراعة والتنمية الريفية. وقد اعتُرف صراحة، في عام 2006، وللمرة الأولى، بمساهمة الصندوق في الحد من الفقر، وذلك في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتمثّل الأنشطة المقررة في إطار البرنامج المقترح تكملة لما تقوم به الجهات المانحة من مبادرات مستمرة وقد تم إدراج تدابير محددة لتعزيز إدارة المعرفة وتبادلها.

واو - المكوّنات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف البرنامج من ثلاثة مكوّنات. فمكوّن التنمية المؤسسية سيعمل على تعزيز قدرة الإدارة العامة اللامركزية بغية تحسين استجابتها لاحتياجات المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في مجال الزراعة المروية إضافةً إلى تمكين المجتمعات الريفية من خلال مساعدتها على إنشاء منظماتها الأهلية المحلية. أما مكوّن تنمية الريّ على نطاق صغير فسيعمل على تحسين تخطيط مستجمعات مياه الأمطار في المنطقة، وتنمية شبكات ري صغيرة لمنطقة مشمولة مساحتها حوالي 12.000 هكتار، وتحسين الطرق المؤدِّية إلى هذه الشبكات. وسيقوم مكوّن التنمية الزراعية بتعزيز خدمات الدعم الزراعي، وتحسين الممارسات الزراعية، وتشجيع إنتاج البذور، وإنشاء حدائق منزلية للخضروات، لصالح النساء في معظمها.

فئات الإنفاق

18- تمثل الأنشطة المرتبطة بتنمية الريّ على نطاق صغير ما نسبته 66 في المائة من التكاليف الأساسية، ونسبة تحسين الدعم الزراعي 19 في المائة، وبناء القدرات المؤسسية 15 في المائة.

زاي - الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشركاء

الشركاء الرئيسيون في التنفيذ

19- ستكون وزارة الزراعة والتنمية الريفية، وحكومات أقاليم أمهرة، وأوروميا، والأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، وإقليم تيجراي، جميعها مسؤولةً عن تنفيذ البرنامج بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المزارعين.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستضطلع وزارة الزراعة والتنمية الريفية بالمسؤولية العامة عن تنسيق تنفيذ البرنامج وإدارته. غير أنّه وانسجاماً مع سياسة اللامركزية ستقوم المكاتب الإقليمية فعلياً بتخطيط البرنامج وتنفيذه وإدارته. وستضمن الوزارة وجود ما يكفي من الموظفين على مستوى الأقاليم والمقاطعات والمجتمعات المحلية للتعامل مع خدمات الدعم الزراعي، والأمن الغذائي، والريّ، وإدارة مستجمعات المياه، وترسيم حدود الأراضي، وغير ذلك. أما على مستوى المجتمعات المحلية، فستقوم جمعيات الفلاحين، بدعمٍ من وكلاء التنمية، بتنسيق تنفيذ البرنامج، بما في ذلك تعبئة المجتمعات المحلية.

دور المساعدة التقنيه

21- تمثل منحة الصندوق فرصة فريدة لتعزيز الرصد، والتقييم، وإدارة المعلومات، ونظم المحاسبة والإدارة المالية ضمن القطاع العام. وستفسح حصيلة المنحة أيضاً المجال أمام زيادة تنقل الموظفين الميدانيين، وتعيين موظفين ذوي مؤهلات أفضل لإدارة البرنامج. وسيتم إنشاء إطار قانوني لرابطات المنتفعين بالمياه في البلد، بما يسمح بتحصيل رسوم من أجل تنظيم الرابطات وإدارتها، وتعزيز دور المرأة في عمليات اتخاذ القرار، وتحسين حقوق المنتفعين بالمياه.

الوضع الحالي لاتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- تمشياً مع إعلان باريس بشان فعالية المعونة، يخضع تنفيذ البرنامج للسياسات والإجراءات المعمول بها ضمن الإدارة العامة اللامركزية ولا حاجة هنا للمزيد من اتفاقيات التنفيذ.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ التي تم الالتزام بها

23- تبلغ تكلفة البرنامج الإجمالية 57.7 مليون دولار أمريكي. ومن أصل هذا المبلغ، سيوفر الصندوق 40 مليون دولار أمريكي؛ كما سيقدم المستفيدون 3.5 مليون دولار أمريكي خلال فترة سبع سنوات. أما المؤسسة الإنمائية الدولية، فقد اتفقت مع الحكومة على التركيز على تنمية مشروعات الريّ الكبيرة في حين أنّ مصرف التنمية الأفريقي لن يتمكّن من تخصيص دعم مالي إضافي لهذا القطاع قبل عام 2009. وقد التزمت الحكومة بتوفير المزيد من الدعم - من موارد الدولة - في إطار "خطة التنمية المعجَّلة والمستدامة لإنهاء الفقر".

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المتولّدة

24- تتمثل الفوائد المباشرة في زيادة الإنتاجية الناجمة عن إدخال الزراعة المروية. كما سيزيد الأسلوب المكثف في زراعة المحاصيل دخلَ الأسر المستفيدة بمعدل يقارب 630 إلى 690 دولاراً أمريكياً. ومع اكتمال تنفيذ البرنامج، ستنعُم الأسر المستفيدة بالأمن الغذائي حتى خلال موسم الجفاف. كما أنّ للبرنامج تأثيراً إيجابياً على التغذية، ناهيك عن أن انخفاض تردي الأرض ستكون له فوائدُ جمّة أيضاً.

الاستدامة الاقتصادية والمالية

25- يظهر التحليل المالي والاقتصادي أنّ معظم مشاريع الريّ قادرة على الاستمرار اقتصادياً، بمعدل عائد اقتصادي يتجاوز تكلفة الفرصة البديلة المقدرة لرأس المال.

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- تشمل السمات الرئيسية للبرنامج تحسينَ الرصد والتقييم، وتطوير حلقات التعلّم لتحسين تبادل المعارف، وتبادل الزيارات والجولات الدراسية، والاستفادة من المعارف المحلية. وسيعقد البرنامج أيضاً منتدىً سنوياً

للمعرفة لجمع أصحاب المصلحة الإنمائية الرئيسيين معاً من أجل تبادل الخبرات وإقامة روابط أفضل بين البرامج لإحداث أثر أفضل.

الابتكارات الإنمائية التي سيعمل البرنامج على تعزيزها

27- من بين الابتكارات الرئيسية إقامة عملية تنمية تشاركية قائمة على المجتمع المحلي والمعارف المحلية، ووضع إطار قانوني لاسترداد التكاليف يضمن تشغيل الشبكات وصيانتها، وإصدار صكوك ملكية الأراضي للمستفيدين، وتحسين الروابط مع الأنشطة الإنمائية الأخرى، وتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار داخل رابطات المستفيدين بالمياه.

نهج توسيع النطاق

28- لقد صُمّم البرنامج من أجل ترويج نهج يقوم على زيادة المشاركة في تنمية الريّ على نطاق صغير، نظراً للحاجة الملحة وللإمكانات الهائلة لتوسيع المنطقة المروية في إثيوبيا. وسيجعل النموذجُ الإنمائي الذي يقوم البرنامج بترويجه الصندوقَ في مكان الصدارة في مجال توسيع النهُج الناجحة للزراعة المروية للحيازات الصغيرة.

ياء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف من حدتها

29- مع أنّ المشاريع المخططة للري على نطاق صغير تعتبر بسيطة من الناحية التقنية وأنّ إجراءات بنائها معروفة جيداً، ثمة حاجة إلى تحسين تقديم الخدمات الزراعية لدعم الزراعة المروية. وللتخفيف من هذا الخطر، يدعو البرنامج إلى وضع خطط للتنمية الزراعية لكل شبكة من شبكات الريّ قبل الشروع بتحديثها أو ببنائها. ثانياً، قد ينطوي القبول بنهج قائم على طلب المجتمع المحلي في تنمية الريّ على نطاق صغير على مشاكل. ويجسّد نقل المسؤولية عن عملية التنمية إلى المجتمع المحلي خروجاً جوهرياً على الممارسات الماضية. وللحد من هذا الخطر، ستطلب ضمانات تكفل أن شبكات الريّ لن تموّل ما لم تكن قد أعدت بطريقة تشاركية. كما سيتلقى الموظفون الحكوميون المعنيون بالأمر تدريباً مكثفاً على النهج التشاركي إزاء التنمية. ثالثاً، قد يحدّ عدم كفاية الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية وتقانات الإنتاج المحسنة من خيارات الإنتاج والعائدات من الزراعة المروية. كما أنّ ضعف القدرات المؤسسية وإهمال معالجة مستجمعات المياه ومناطق تجميع مياه الأمطار قد يكون لهما أثر مماثل. وللحدّ من هذا الخطر، سيتم إنشاء روابط ملائمةٍ مع الاستثمارات ذات الصلة في هذا البلد لضمان التكامل في هذه المجالات الرئيسية.

التصنيف البيئي

30- عملاً بإجراءات التقييم البيئي المعمول بها في الصندوق، تم تصنيف البرنامج على أنه عملية من الفئة "باء" إذ ليس من المرجح أن يكون له أي تأثير سلبي هام على البيئة. ومع ذلك، سيكون إجراء تقييم بيئي على نطاق كامل إلزامياً لبناء كل سدّ من السدود الصغيرة.

كاف - الاستدامة

31- تُضمن استمرارية البرنامج من خلال تملّك المستفيدين لكل من العملية والمنتَج من البداية؛ وترسيم حدود كل منطقة من المناطق المشمولة بشبكة الري، وإصدار صكوك ملكية الأراضي من المستوى الأول للمستفيدين؛ وإقامة روابط مع الأنشطة الإنمائية الأخرى في البلد من أجل تحسين الأثر؛ وتنسيق ترتيبات التنفيذ على نحو واضح مع الإدارة العامة اللامركزية؛ وتمكين رابطات المستفيدين بالمياه من تحصيل رسوم للتشغيل والصيانة. وسيتم تعزيز هذه التدابير من خلال الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه وتخطيط مناطق تجميع مياه الأمطار.

ثانياً - الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية تمويل البرنامج بين جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترَح إلى المقترض. وترد رفق هذه الوثيقة الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها كملحق.

33- وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية مخولة بموجب القوانين السارية فيها بالاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق.

ثالثاً - التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يُقدم الصندوق إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثة عشر مليونا وثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 300 13 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد أقصاه 1 أبريل/نيسان 2047، وأن يحمَّل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) سنويا، وأن يخضع لأية أحكام وشروط تكون مطابقةً على نحو أساسي للأحكام والشروط الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يُقدم الصندوق إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية منحةً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثة عشر مليونا وثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 300 13 وحدة حقوق سحب خاصة)، بأحكام وشروط تكون مطابقةً على نحو أساسي للأحكام والشروط الواردة في هذه الوثيقة

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 23 مارس/آذار 2007)

إدارة الآفات

1- تؤكد حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية الامتثال لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها، وضمان ألا تتضمن المبيدات التي تورد في إطار البرنامج أية مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية باعتبارها خطرة للغاية أو ذات خطورة عالية.

التركيز على التمايز بين الجنسين

2- ستضمن الحكومة أن تعمل وزارة الزراعة والتنمية الريفية والأطراف الأخرى في البرنامج جاهدة على تحسين التوازن بين الجنسين في عمليات البرنامج، وأن تضع أهدافا وعمليات لتحقيق هذه الأهداف كجزء من استراتيجية التمايز بين الجنسين، وأن تقدم تقارير بنهاية كل سنة من سنوات البرنامج عن الإنجازات تحقيقا لهذه الغاية.

مشروعات الري صغيرة النطاق

3- ستضمن الحكومة ألا تبدأ أية إنشاءات في أي مشروع للري صغير النطاق قبل إعداد خطة زراعية شاملة من أجل الاستخدام الفعال للمنطقة المروية المقترحة، والموافقة على هذه الخطة. وستتضمن هذه الخطط مقترحات بشأن بناء القدرات وتفاصيل عن أنماط الزراعة الممكنة، بما في ذلك تقديرات التكاليف والعائد المنتظر.

حماية خطوط توزيع المياه

4- ستضمن الحكومة ألا تتم الموافقة على إنشاء أي مشروع للري ما لم تكن هناك مخصصات للمعالجة والحماية الوافية لخط توزيع المياه الذي سينشأ المشروع في نطاقه. وقبل التصميم التفصيلي لأي مشروع للري يمول في إطار البرنامج، يتم التخطيط لمنطقة تجميع المياه لتقدير توافر المياه ومعدلات سحبها من جانب جميع المستخدمين الفعليين والمحتملين للمياه من منطقة تجميع المياه.

تقدير التأثير على الصحة العامة

5- ستضمن الحكومة أن يقوم مكتب الصحة الإقليمي، قبل إنشاء أي مشروع، بتقدير تأثير المشروع على الصحة العامة وتطبيق ما يلزم من تدابير لحماية صحة المجتمعات المحلية المعنية.

شهادات حقوق المستخدمين

6- ستضمن الحكومة، قبل الانتهاء من إنشاء كل مشروع من مشروعات الري، تزويد كل مشارك/مستفيد في المشروع المعني بشهادة تصدرها إدارة المقاطعة يعطيهم حقوق استخدام الأراضي المعنية.

المحافظة على عدد كاف من الموظفين

7- ستضمن الحكومة أن تحافظ وزارة الزراعة والتنمية الريفية على وجود عدد كاف من الموظفين الفنيين والميدانيين على المستويات الاتحادية والإقليمية والمقاطعة والمجتمع المحلي، بما في ذلك ثلاثة عملاء للتنمية، على الأقل، على مستوى المجتمع المحلي في منطقة البرنامج.

التدليس والفساد

8- ستبلغ الحكومة الصندوق على الفور بأية ادعاءات أو مخاوف بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج وتكون على معرفة أو علم به.

السدود الصغرى

9- ستضمن الحكومة أن يخضع إنشاء كل سد من السدود الصغرى في منطقة البرنامج لتقييم للأثر البيئي يرفع إلى هيئة الحماية البيئية وإدارة استخدام الأراضي الإقليمية المعنية بغرض الاستعراض المسبق والموافقة عليه.

مشروعات الري

10- ستضمن الحكومة ألا يتم إنشاء أي مشروع للري ما لم (أ) يعين عامل للتنمية يكون مسؤولا عن تنسيق تنمية المشروع؛ و(ب) تنشأ رابطة لمستخدمي المياه للمشروع وفقا للممارسات الجارية.

الإطار القانوني لرابطات مستخدمي المياه

11- ستضمن الحكومة إجراء دراسة، خلال سنة من الموعد الفعلي للبرنامج، عن الإطار القانوني لعمل وإدارة رابطة مستخدمي المياه، وتنفيذ توصيات هذه الدراسة.

رابطات مستخدمي المياه

12- ستضمن الحكومة، قبل البدء في إنشاء أي مشروع للري، أن تبرم اتفاقية لتنفيذ المشروع بين رابطة مستخدمي المياه المعنية وإدارة المقاطعة تبين بوضوح دور ومسؤوليات كل طرف؛ وأن الرابطة تشارك بصورة مباشرة في عملية التخطيط وتوافق على جميع الخطط الزراعية والمتعلقة بالري قبل عرضها على الوحدة الإقليمية لإدارة تنسيق البرنامج للموافقة عليها؛ وأن رابطات مستخدمي المياه ممثلة في لجان العطاءات لمنح عقود الإنشاء وضمان أن يساهم أعضاؤها بالعمل الطوعي أثناء إنشاء المشروع وأن يقوموا بأعمال التفتيش المشترك قبل تسليم المشروع.

تعليق العمل

13- (أ) يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب السحوبات من حسابي القرض والمنحة عند وقوع أي من الأحداث المحددة في اتفاقية تمويل البرنامج أو أي من الأحداث التالية:

(i) تأكد للصندوق، عقب التشاور مع الحكومة، أن المنافع المادية من البرنامج لا تصل بصورة وافية إلى المجموعة المستهدفة، أو أن أشخاصا خارج المجموعة المستهدفة يستفيدون منها بما يضر بأفراد المجموعة المستهدفة.

(ii) عجز الحكومة عن أداء أي من التعهدات الإضافية المحددة أعلاه واستمرار هذا العجز دون علاج لمدة 30 يوما، وتأكد الصندوق من أن هذا العجز ترتب عنه، أو يحتمل أن يترتب عنه، تأثير مادي معاكس على البرنامج.

(iii) قيام الصندوق بإبلاغ الحكومة أن الادعاءات التي يمكن الوثوق بها بحدوث ممارسات فساد أو تدليس فيما يتصل بالبرنامج قد علم بها الصندوق، وأن الحكومة أخفقت في اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها لمعالجة المسألة بما يرضي الصندوق.

(iv) أن التوريد لم ينجز أو أنه لا ينجز حاليا وفقا لاتفاقية تمويل البرنامج.

(ب) سيعلق الصندوق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب السحوبات من حساب القرض و/أو حساب المنحة إذا لم تكتمل بصورة مرضية، خلال 12 شهرا من موعد رفع التقارير المالية، المراجعة التي تشترطها اتفاقية تمويل البرنامج.

الشروط السابقة للسحوبات

14- (أ) لن تتم أية سحوبات في إطار البرنامج ما لم: (i) يتم فتح حساب خاص حسب الأصول؛ (ii) يتم فتح جميع حسابات البرنامج حسب الأصول؛ (iii) توافق لجنة التوجيه الوطنية والصندوق على مسودة أول خطة عمل وميزانية سنوية؛ (iv) تعين وزارة الزراعة والتنمية الريفية - إضافة إلى المنسق القطري للبرنامج - محاسبا وأخصائيا لشؤون التمايز بين الجنسين والتدريب وأخصائيا للرصد والتقييم، على أساس موظفين.

(ب) لا تنجز أيه تحويلات إلى أي من حسابات البرنامج ما لم تعين حكومات الولايات الإقليمية المعنية محاسبا وأخصائيا لشؤون التمايز بين الجنسين والتدريب وأخصائيا للرصد والتقييم، على أساس موظفين - إضافة إلى المنسق الإقليمي للبرنامج.

الشروط السابقة لنفاذ المفعول

15- يسري مفعول اتفاقية تمويل البرنامج عند استيفاء الشروط السابقة التالية:

(أ) تشكيل لجنة التوجيه الوطنية على المستوى الاتحادي حسب الأصول وقيام الولايات الإقليمية المشاركة بتشكيل لجنة توجيه إقليمية حسب الأصول.

(ب) تعيين المنسق القطري للبرنامج والمنسقين الإقليميين للبرنامج في كل من الولايات الإقليمية المشاركة، وأن يتمتع كل منهم بمؤهلات وخبرات مقبولة للصندوق، وشغلهم لمناصبهم على أساس متفرغ؛

(ج) التوقيع حسب الأصول على اتفاقية تمويل البرنامج، والترخيص والمصادقة الرسمية تبعا لكافة الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة، على توقيع الحكومة وأدائها للاتفاقية؛

(د) تقديم الحكومة للصندوق رأيا قانونيا مواتيا صادرا عن رئيس الإدارة القانونية لوزارة المالية والتنمية الاقتصادية في الحكومة أو من أي مستشار قانوني آخر رخصت له الحكومة بذلك.

Key reference documents

Country reference documents

Ethiopia, Ministry of Finance and Economic Development, A Plan for Accelerated and Sustained Development to End Poverty (PASDEP), September 2006.

IFAD reference documents

PASIDP draft Appraisal Report dated 9 February 2007

Logical framework

Narrative summary	*Performance indicators*	*Means of verification*	*Assumptions about risks*
Goal			
Poverty reduced and food security improved for rural households living in drought prone, food deficit areas of Amhara, Oromia, SNNPR and Tigrai Regional States.	• 20 per cent reduction in number of households registered under Productive Safety Net Programme • 25 per cent reduction in malnutrition in children under 5 • 50 per cent increase in ownership of assets among beneficiaries • 20 per cent increase in the number of households with access to safe drinking water	Food Security statistics Nutrition surveys Impact assessments (benchmark, mid-term, completion) Welfare Monitoring Surveys CSA surveys/reports	Political and macro economic stability maintained.
Objective			
To develop a sustainable farmer-owned and managed model of small-scale irrigated agriculture that can be scaled-up.	• 225 irrigation schemes operational at programme end benefiting about 62,000 households • 50 per cent increase in yield of key crops • At least 90 per cent of scheme tail-enders report adequate water delivery • At least 75 per cent of watersheds in Programme area treated and land degradation arrested	DA, *woreda* reports, compiled by regional and federal PMUs SMS team(s) reports Site visits by M&E staff Comparison with baseline data Satellite imagery Supervision reports, MTR, PCR	Political and macro economic stability maintained. No major external shocks.
Outputs			
1. Improved production technologies adopted in irrigated farming.	1.1. 75 per cent of farmers adopt demonstrated technologies. 1.2. At least 50 per cent of farmers diversify production. 1.3. At least 225 farmer research groups operational at programme end 1.4. At least 50 per cent of livestock owners use legumes for feed 1.5. At least 25 per cent of households adopt improved stoves 1.6. Improved seed production increased by 25 per cent 1.7. 20 per cent of households establish home gardens	DA and *woreda* reports SMS team(s) reports Site visits by M&E staff (focus groups) Agricultural development plans Supervision reports, MTR, PCR	Productive Safety Nets. Programme continues to fund watershed management and treatment. Legal framework for WUAs operational. Improved access to markets, financial services, etc. Capacity building initiatives of GOE continue to be supported by other donors. Health assessments carried out prior to scheme design to reduce risk of malaria and water-borne diseases.
2. Small-scale irrigation schemes covering 12,000 ha developed with full beneficiary participation.	2.1. At least 125 modern schemes constructed by PY 6. 2.2. Some 200 farmers actively farming on each scheme by programme end 2.3. 1st level land title certificates issued to 100 per cent of beneficiaries. 2.4. At least one market linkage infrastructure constructed on each scheme by PY 6.	DA and *woreda* reports SMS team(s) reports Land registration bureaux Site visits by M&E staff (focus groups) Supervision reports, MTR, PCR	
3. Supporting institutions capacitated to serve households in irrigated farming.	3.1. At least 75 per cent of staff and beneficiaries trained 3.2. 100 per cent of WUAs operational at programme end. 3.3. 75 per cent of farmers' research groups operational in PY7 programme end	DA and *woreda* reports Site visits by M&E staff (focus groups) Supervision Reports, MTR, PCR	